

اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي
ومعدل التوظيف فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة
(١٩٩١ - ٢٠٢٣) دراسة قياسية

The Impact of Foreign Direct Investment Flows on the
Growth of the Industrial Sector and the Employment
Rate in the Egyptian Economy During the Period
(1991 - 2023) An Econometric Study

أ.م.د ماجد محمد يسرى احمد مصطفى الخربوطلى

استاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

معهد مصر العالى للتجارة والحاسبات - اكااديمية مصر

dr.magedelkharbotly@gmail.com

أ.م.د وائل فوزى عبدالباسط

استاذ الاقتصاد المساعد - كلية تجارة جامعة عين شمس

dr.waelmohamed@bus.asu.ed.eg

المخلص :

هدف البحث إلى تحليل وقياس أثر تدفقات صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومعدل التوظيف في القطاع الصناعي ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣) باستخدام الأسلوب القياسي نموذج (ARDL)، وانتهى البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجلين القصير والطويل لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة من القطاع الصناعي، في حين لا يوجد تأثير لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل، كما لا يوجد تأثير لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التوظيف في القطاع الصناعي في الأجل الطويل مما يشير إلى ضعف العلاقة بين الاستثمار

الأجنبي المباشر وزيادة فرص التشغيل في القطاع الصناعي، بينما أظهرت النتائج وجود تأثير طردى لصافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التوظيف في القطاع الصناعي في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر - صافى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلى - القيمة المضافة من القطاع الصناعي - معدل التوظيف في القطاع الصناعي - معدل البطالة - معدل التضخم - معدل نمو الناتج - معدل نمو السكان - نموذج ARDL - المنهج الاستقرائى.

Abstract:

Abstract: The study aimed to analyze and measure the impact of net foreign direct investment flows on the growth rate of the industrial sector's added value, the employment rate in the industrial sector, and the unemployment rate in the Egyptian economy during the period (1991-2023) using the standard method (ARDL model). The study concluded that there is a significant positive impact in both the short and long term of net foreign direct investment flows on the added value of the industrial sector, while there is no impact of net foreign direct investment flows on the unemployment rate in the short and long term. There is also no impact of net foreign direct investment flows on the employment rate in the industrial sector in the long term, which indicates a weak relationship between foreign direct investment and increased employment opportunities in the industrial sector. The results, however, showed a direct impact of net foreign direct investment flows on the employment rate in the industrial sector in the short term.

Keywords: Foreign Direct Investment – Net FDI inflows as a percentage of GDP – Value added from the industrial sector – Employment rate in the industrial sector – Unemployment rate – Inflation rate – GDP growth rate – Population growth rate – ARDL model – Inductive approach.

مقدمة:

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وإحلال السلع الوطنية محل الواردات وخلق فرص تصديرية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. وتسعى معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال التصنيع، بهدف زيادة حجم الناتج الصناعي ورفع إنتاجيته من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي من خلال قوانين وأنظمة للعمل والعمال وفتح الأسواق وحوافز ضريبية وحماية الملكية الفكرية فضلاً عن تطوير البنية التحتية. لذلك تتنافس كافة الدول لزيادة نصيبها من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وإن كان الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية خاصة لدى الدول النامية والاقتصادات الناشئة ومنها مصر، لمساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل وسد الفجوة التمويلية، كما يمكن أن يكون له آثار ايجابية في معالجة الاختلال الهيكلي لاقتصادات الدول، بالإضافة إلى المساهمة في رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال نقل التكنولوجيا وخلق مناخ من المنافسة للتحديث والتطوير.

مشكلة البحث:

شهد الاقتصاد المصري خلال العقود الأربعة الماضية تذبذباً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شهدت الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٣ زيادة بلغت أعلى معدلاتها ١١.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢، وعلى الرغم من زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر إلا أن هناك تراجع في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجعت النسبة من ٩.٣٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٢.٤٨٪ عام ٢٠٢٣، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي

تدفق إلى مصر ظل دون المستوى المنشود سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعاني مصر من ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣) حوالي ٩٪، الأمر الذي يدفع إلى التحيز إلى السياسات التي من شأنها التوظيف من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية وتنوع هياكلها، ويعتبر تبني السياسات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في القطاعات الصناعية أحد الأدوات التي يمكن الاستفادة منها لتحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتقليل معدلات البطالة من خلال زيادة نسبة التشغيل في القطاع الصناعي.

وتتمثل مشكلة البحث في دراسة وقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو القيمة المضافة من القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التوظيف في القطاع الصناعي ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري في الاقتصاد المصري، وذلك في كل من الأجل الطويل والقصير.

أهداف البحث:

(١) تحليل تطور صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومعدل التوظيف في القطاع الصناعي ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣).

(٢) قياس أثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومعدل التوظيف في القطاع الصناعي ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣) باستخدام الأسلوب القياسي.

فرضيات البحث:

(١) -يوجد تأثير إيجابي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٣).

(٢) -يوجد تأثير إيجابي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣).

(٣) -يوجد تأثير إيجابي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢٣).

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الاستقرائي في استعراض الأدبيات النظرية والتطبيقية، وكذلك الأسلوب التحليلي والقياسي لاختبار العلاقة بين أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي ومعدل التوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري في الأجلين الطويل والقصير.

أولاً: الإطار النظري

سوف يتم تقسيم الإطار النظري إلى قسمين، يتناول القسم الأول التأسيس النظري لمفهوم وأهمية ومحددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتناول القسم الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي والتوظيف في الواقع التطبيقي من خلال استعراض الدراسات التطبيقية.

١- التأسيس النظري

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

توجد عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تعددت التعريفات وفقاً لمصدر تعريفه، ويمكن تعريف الاستثمار بأنه "التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة، وعليه فإنه على خلاف رأس المال يمثل تدفقاً وليس رصيماً قائماً في نقطة زمنية محددة وهذا يعني أنه لا بد من قياسه خلال فترة زمنية معينة. (world Investment Report, IMF, 2009)

ووفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك التدفقات النقدية التي تسعى الشركات الأجنبية بواسطتها إلى تملك حصص من أسهم رأس مال شركات وطنية في دول أخرى بما لا يقل عن ١٠٪ من تلك الأسهم بما يمكنها من التأثير في إدارة وصنع القرار لتلك الشركات الوطنية (Duv, 2006) كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2008) بأنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يهدف لإنشاء مصلحة دائمة بين مؤسسة وطنية مقيمة في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) ومؤسسة أخرى غير مقيمة (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتعنى المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة

الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التأثير في صنع القرار ويتفق هذا التعريف مع ما ورد في دليل ميزان المدفوعات الجاري عن صندوق النقد الدولي (IMF, 2009). كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قِبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2007) بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة للمستثمر الأجنبي الذي يقوم بإدارة مشروع خارج حدود دولته ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إليها.

ب- تفسير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمدارس الاقتصادية المختلفة: أشار الفكر الكلاسيكي إلى أهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر لتخفيف الفجوة بين الادخار والاستثمار في الدول المضيضة، كما أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد وفقاً لتفسيرهم بالتقدم التكنولوجي (عطية عبيد، ٢٠٠٢) في حين ركز الفكر الكنزي على جانب الطلب الكلي وأن أي تغيير في حجم الإضافات ومنها الاستثمار يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي وبالتالي في حجم الناتج، كما برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة كلا من (Harradas & Demar) ويفترض النموذج أنه لتحقيق تزايد معدلات النمو تأتي أهمية إضافة استثمارات على مخزون رأس المال الإنتاجي، ويعد مفهوم معدل رأس المال/الناتج من المفاهيم الأساسية في توزيع HARRD واستطاع (سولو) بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو والذي استطاع من خلاله معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصراً جديداً أضف إلى دالة الإنتاج (عطية عبيد، ٢٠٠٢) أن خلاصة التحليل النيوكلاسيكي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الدول المضيضة يؤكد على أهمية دور الاستثمار المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال: تعويض الدول المضيضة عن نقص المدخرات المحلية، تحفيز الاستثمار المحلي، زيادة الإنتاجية الكلية، إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيضة.

في حين اهتم التحليل الحديث بالبحث في العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو وهو ما دفع بالعديد من الكتاب الاقتصاديين مثل (P. Romer, (R. Lucas, 1998) إلى توضيح دور وأهمية الاستثمار الأجنبي وعلاقته بعوائد التقدم التكنولوجي (1995)

والاستثمار المحلي وتطوير الموارد البشرية (الخواجة، ١٩٩٥) وهو ما أكد عليه (رومر) من أن تحسين الجودة يتم من خلال تدعيم أنشطة البحث والتطوير وأحد الأدوات لذلك هو الاستثمار الأجنبي المباشر بينما افترض (لوكس) أن الاستثمار في رأس المال البشري له آثار غير مباشرة على النمو المستدام عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تساهم في تدفق التكنولوجيا بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي يعتبر نقل التكنولوجيا أهم آلية تترجم التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية المضيفة.

ج- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدى تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سعى أغلب الدول لجذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات، الأمر الذي دفع العديد لمحاولة تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته واهتم صانعو السياسات بتحديد العوامل المؤثرة وأهمها الحوافز والتسهيلات ولكن من الخطأ اعتبار أن تعدد وتنوع الحوافز تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بل أنه يتوقف على عوامل أخرى (Gaber. M. A. (2013). وهي العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنقسم إلى عوامل جذب (داخلية) بالدول المضيفة وطرد (خارجية) خاصة بالبيئة الدولية (Feng yin, Mingqueye, 2014).

ومن أهم المحددات الداخلية (عوامل الجذب): مدى توافر الموارد البيئية الأساسية والمعلوماتية، حجم السوق القدرة الاستيعابية للبلد المضيفة الحرية الاقتصادية ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، درجة الاستقرار السياسي وسهولة الإجراءات واستقرار التشريعات العائد الاستثماري.

المحددات الخارجية: فقد تزايدت أهميتها مع تزايد اتجاه الاقتصادات القومية لتصبح أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي وخاصة مع تزايد الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف معاً في إطار منظمة W.T.O كما تؤثر السيولة العالمية والتي تقاس بنسبة متوسط معدلات الفائدة الحقيقية دوراً في إدارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Arabutliy, 2011) كما أن معدل النمو الحقيقي في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً في زيادة الاستثمار إلى الدول المضيفة له حيث يخلق هذا المعدل فرصاً للتوسع في الأسواق الدولية الناهضة والنامية (Addison, 2003).

أما عن أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية فتتقسم إلى محددات اقتصادية، ومحددات سياسية وتنظيمية وأخرى اجتماعية (Ta et al, 2021). يمكن استعراضها كما يلي:

المحددات الاقتصادية: وتتمثل تلك المحددات في مجموعة من المؤشرات من أهمها:

▪ **البنية الأساسية Infrastructure:** وتتمثل أهمها في الطرق والسكك الحديدية والموانئ وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنية التحتية غير المنظورة Soft والتي تتمثل أهمها في مؤسسات أكثر شفافية وإصلاحاً وإدارة محسنة وبيئة مشجعة على أداء نشاط الأعمال (Osano and Koine, 2016) *previously mentioned* فجودة البنية التحتية تعتبر من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لأن البنية التحتية المتطورة تمكن الشركات الأجنبية في الدولة المضيفة من تخفيض تكاليف النقل والاتصالات للأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها تلك الشركات، وبالتالي زيادة الإنتاجية التي يحتمل أن تتولد من تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة.

▪ **مزايا الموقع Locational Advantages:** تعتبر المزايا المكانية من أهم العوامل المحفزة للشركات متعددة الجنسيات، حيث تبحث تلك الشركات عن الموارد الاقتصادية المتمثلة في الأرض والعمل ورأس المال والموارد الطبيعية في الدول المضيفة للحصول على أقل تكاليف لمدخلات الإنتاج مقارنة بنظيرتها في الدولة الأم، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة مثل الموقع الاستراتيجي للدولة، المزايا الخاصة بالدولة المضيفة مثل كبر حجم السوق المحلي، وقوة العمل الماهرة، السياسات الاقتصادية الكلية، اقتصادات التكتل والتي تنشأ بسبب الفوائد الناتجة عن اقتراب الموقع من المستثمرين الأجانب.

▪ **رأس المال البشري Human Capital:** تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رأس المال البشري بأنه "المعرفة والمهارات والكفاءات وجميع الصفات التي تتجسد في الأفراد والتي تمكن الدولة من خلق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية". ويمكن القول إن تواجد العمالة ذات المهارة المرتفعة، والقادرة على التعامل مع الآلات والتكنولوجيا بشكل أكثر كفاءة. والتكيف مع التغييرات الجديدة

بسهولة يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، وكل ذلك يؤثر إيجابياً على تدفقات FDI الواردة إلى الدولة المضيفة.

- **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Attraction policies:** يمكن تقسيم سياسات الحكومة تجاه FDI من حيث الهدف إلى ثلاثة أقسام: جذب، رفع مستوى، تعزيز روابط بالشركات المحلية، وهناك العديد من السياسات التي يمكن أن تتبعها الحكومة لجذب FDI مثل الحوافز الضريبية، وتخفيض الضرائب الجمركية والإجراءات الإدارية الفعالة.
- **مستويات المعيشة Standards of Living:** يشير مصطلح مستويات المعيشة إلى كمية ونوعية السلع والخدمات المتاحة لأفراد المجتمع. وبشكل عام يتضمن هذا المصطلح الدخل، الناتج المحلي الإجمالي، نمو الاقتصاد القومي، الاستقرار السياسي والاقتصادي، وجودة البيئة والمناخ وغيرها، ويعتبر مستويات المعيشة من أهم محددات FDI لأنه مؤشر على مدى قدرة الدولة على المنافسة والتي تعني مستوى عالٍ من الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع معدل العائد على الاستثمار (وهو الهدف الأساسي عند اختيار المستثمر الأجنبي للبلد المضيف).

د- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف:

- **الأثر على الاستثمار المحلي:** يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر منشئاً لوحدات إنتاجية جديدة أو مضيفاً لأصول إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل، وعندما يصاحب دخول الاستثمار الأجنبي المباشر نشوء استثمارات أخرى محلية إضافية من طرف المقيمين تصبح بصدد ما يسمى في الأدب الاقتصادي "بالأثر التكاملي" وعادة ما تقع هذه الحالة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بحاجة إلى إقامة روابط خلفية أو أمامية داخلية وليس خارج البلد المضيف له، وبهذا يتزايد حجم الاستثمار الداخلي أو المحلي، كما يتحقق ذلك أيضاً من خلال توفير مدخلات الإنتاج للشركات المحلية وتنمية قدرتها التصديرية. ورغم هذه الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، فإنه ينبغي عدم تجاهل بعض آثاره السلبية على ذلك الأخير في حالة تنافس المستثمر

الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات.

▪ الأثر على النمو الاقتصادي:

لقد اختلف الاقتصاديون فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بما يعنى أن الاقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بينما الاقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة لا يجذب هذا النوع من الاستثمار.

▪ الأثر على التشغيل:

من الدوافع الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الحد من مشكلة البطالة، وهذا من خلال خلق فرص عمل إضافية في البلد المضيف للاستثمار، ويتجلى هذا الأثر الإيجابي إذا كانت طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر والتقنيات المطبقة كثيفة استخدام العمالة المحلية، وكان الاستثمار الأجنبي ممثلاً في مشروعات جديدة مولدة الفرص العمل وليس مجرد الاستحواذ على مشاريع محلية قائمة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خفض مستويات التشغيل من خلال خروج المنشآت المحلية القائمة في البلد المضيف من السوق نتيجة المنافسة التي تواجهها من قبل المنشآت العالمية القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة (حسين، ٢٠١٨).

٢- الدراسات التطبيقية:

هدفت دراسة (Vashisht, 2015) إلى بحث أثر التجارة الدولية على العمالة الصناعية في الهند. استخدمت الدراسة منهج حسابات النمو، وتوضح النتائج التي تم التوصل إليها أن التأثير المباشر للتجارة على التوظيف في قطاع التصنيع الهندي كان إيجابياً.

بينما درست (Adegboye, 2016) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الصناعي في بلدان أفريقية مختارة خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٥، استخدمت الدراسة أسلوب المربعات الصغرى العادية المجمع ونموذج المتغيرات الصورية ذات

الأثر الثابت أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير كبير على الأداء الصناعي في أفريقيا أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بوضع سياسات قادرة على تعزيز أداء الصناعات المحلية.

كما هدفت دراسة (Wakyereza, 2017) إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والعمالة والفقر في أوغندا. اعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٨٥ - ٢٠١٤)، واستخدمت تحليل التكامل المشترك لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات ونموذج المعادلات الآنية لتحديد العلاقات قصيرة الأجل. وأوضحت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي لأوغندا والعمالة والحد من الفقر.

بينما تناولت دراسة (Philip, 2018) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في نيجيريا للفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٦. وقد استخدمت الدراسة تقنية نمذجة تصحيح الأخطاء وأظهرت نتيجة الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي ومعنوي على التصنيع في نيجيريا، وخلصت الدراسة إلى أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي النيجيري كان ضاراً بدلاً من تعزيزه وبالتالي، وقد أوصت الدراسة بتحسين الاستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي النيجيري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين هدفت دراسة (Press, j. 2018) إلى التركيز على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي والتوظيف في الصين خلال الفترة (١٩٨٣-٢٠١٦)، وقد تم استخدام اختبار جرانجر للسببية. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف في الأجل القصير، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، بينما له تأثير موجب في الأجل الطويل.

كما قامت دراسة (حسين، ٢٠١٨) بقياس أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الإجمالي، ومعدل نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث، في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٥)، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وخلصت

الدراسة إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل، إلا أن ذلك الأثر ضئيل. كما خلصت الدراسة إلى عدم معنوية الأثر على معدل نمو إنتاجية العمل في الأجلين القصير والطويل.

بينما قامت دراسة (Latifa, 2019) وآخرون بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: القيمة المضافة للقطاع الصناعي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة، وباستخدام طريقة اختبار التكامل المشترك لجوهانسن من سنة ١٩٨٠ حتى ٢٠١٧، وأشارت النتائج التجريبية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والاستثمار المحلي على نمو القطاع الصناعي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

بينما تناولت دراسة (قرطام، ٢٠٢١) تحليل وقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)، اعتمدت الدراسة على نموذج ARDL لتقدير معاملات الأجل الطويل والقصير، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على دليل التنمية البشرية كمؤشر للحد من الفقر في الأجلين القصير والطويل.

واستخدمت دراسة (عبداللطيف، ٢٠٢١) منهجيتي الاستنباط والاستقراء، وكذلك المنهج القياسي التطبيقي للإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة، وانتهت الدراسة إلى أن التوسع في إنشاء مشروعات أجنبية جديدة يستلزم مزيداً من قوى العمل خاصة المحلية، ومن ثم يزداد الطلب على العمالة المصرية وزيادة نسبة التوظيف، كما يزول معدل النمو الاقتصادي تأثيراً مالياً ومعنوياً على التوظيف في مصر، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في مصر يأتي من الاستهلاك العائلي.

كما استخدمت دراسة (الفاقي، ٢٠٢١) طريقة اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، وكذلك نموذج متجه تصحيح الأخطاء (VECM)، وأظهرت نتيجة الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير سلبي غير معنوي على التصنيع، وقد أوصت

الدراسة بضرورة قيام الحكومة بنقل تركيزها وتوجيهاتها من قطاع الصناعات الاستخراجية (البترول - الغاز الطبيعي) إلى قطاع الصناعات التحويلية وتحسين الاستراتيجيات التي تؤدي لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي المصري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وهدفت دراسة (قرطام، ٢٠٢٢) إلى بحث وقياس أثر التجارة الخارجية على التوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، اعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية خلال فترة الدراسة، وتم استخدام عدد من المتغيرات المستقلة تتمثل في: الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحددت على أنها متغيرات التحكم الرئيسية وتم تضمينها في النموذج القياسي، واعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سالب وغير معنوي للصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل التوظيف في الأجلين القصير والطويل.

وقامت دراسة (عبد الفتاح، ٢٠٢٢) بدراسة دور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (والتي تتطوي على نقل التكنولوجيا) في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (غير المائية) في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٨) باستخدام المنهج الاستنباطي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وتوصلت الدراسة إلى أن صافي نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر (والتي تتطوي على عملية نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد المصري ITT) تؤثر إيجابياً ومعنوياً على إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

بينما هدفت دراسة (محمود، ٢٠٢٣) قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة من (١٩٦٠ - ٢٠٢١) إلى التعرف على التجربة المصرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على الصادرات المصرية، وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في مصر، وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار

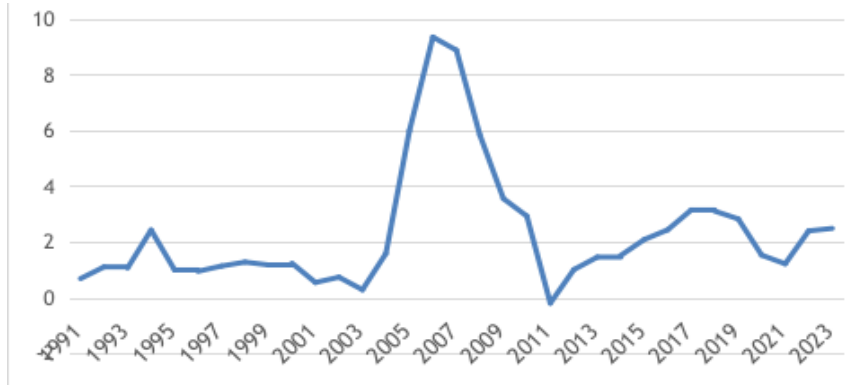
الأجنبي المباشر والصادرات في مصر، وأوضحت معلمات النموذج أن هناك علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر والصادرات خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٢١، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات بشكل إيجابي، وهناك علاقة عكسية لمعدل البطالة على الصادرات، أيضاً توجد علاقة عكسية بين التضخم والصادرات، كما توجد علاقة طردية بين سعر الصرف ومعامل تكوين رأس المال والصادرات وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

كما قامت دراسة (سليمان، ٢٠٢٣) بقياس أثر السياسات الصناعية على القيمة المضافة للتصنيع من خلال جمع بيانات سلسلة زمنية سنوية من ١٩٩٥ حتى ٢٠٢٠ وذلك في ظل طريقة انجل - جرانجر للتكامل المشترك، وأوضحت النتائج التأثير الايجابي لنصيب الفرد من الدخل، سعر الصرف والإنفاق على البحث والتطوير، ومؤشر نفاد المنتجات للأسواق ومؤشرات الجودة المؤسسية.

ثانياً : تحليل تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدلات التشغيل والقيمة المضافة من القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣)

(١) تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣):

شكل (١) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر % الناتج المحلي الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)



المصدر : بيانات جدول رقم (١) بالملحق

اهتمت مصر بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص في التسعينات بعد تبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي ووصلت قيمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر أعلى قيمة في عام ١٩٩٤ حيث بلغت نحو ١.٢١٣ مليار دولار، مقارنة بصافي تدفقات ٢٥٣ مليون دولار عام ١٩٩١، على الرغم من تزايد الوزن النسبي للدول النامية من اجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٤) إلا أن مصر لم تجتذب إلا قدرًا قليلاً من تلك الاستثمارات، الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى الإجراءات التي اتبعتها الحكومة المصرية خلال تلك الفترة حيث اتبعت الحكومة سياسات انكماشية، كما شهد الاقتصاد المصري مجموعة من الأزمات الدولية منها أزمة دول جنوب شرق اسيا، احداث سبتمبر ٢٠٠١، واثرت تلك الأزمات سلباً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية، كما تميزت تلك المرحلة بزيادة الضغوط على سعر الصرف الحقيقي نتيجة لزيادة الطلب على النقد الأجنبي مما أثر سلباً على الاحتياطات الدولية وبدأت الحكومة المصرية اعتباراً من عام ٢٠٠٤ انتهاج سياسات توسعية هدفت خلالها زيادة معدلات النمو ومحاولة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة فرص التشغيل وزيادة تكوين رأس المال المحلي وتحسين التكنولوجيا ونقل الخبرات بهدف حفز وتنويع الصادرات المصرية، وذلك في إطار حزمة من السياسات المالية والنقدية، وفي إطار هذه الجهود كان إنشاء أول وزارة للاستثمار في مصر عام ٢٠٠٤ لإزالة كافة معوقات الاستثمار وتوحيد الجهود التي تبذل في سبيل جذب المزيد من التدفقات النقدية وأهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتظهر البيانات تعرض التدفقات النقدية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تقلبات حادة صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، حيث شهدت تذبذباً خلال المرحلة الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٤) مع انخفاض الوزن النسبي لنصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول النامية، في حين شهدت الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) نمواً طردياً وملحوظاً حيث شهدت الفترة أعلى قيمة لصافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت ٥٧.١١ مليار دولار للعام (٢٠٠٧) كما ارتفع الوزن النسبي لنصيب مصر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول النامية إلى ٢.٢% وهي أعلى نسبة خلال الفترة، كما أيضاً ارتفع مساهمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ أعلى معدلات خلال الفترة ٩.٣٤% للعام

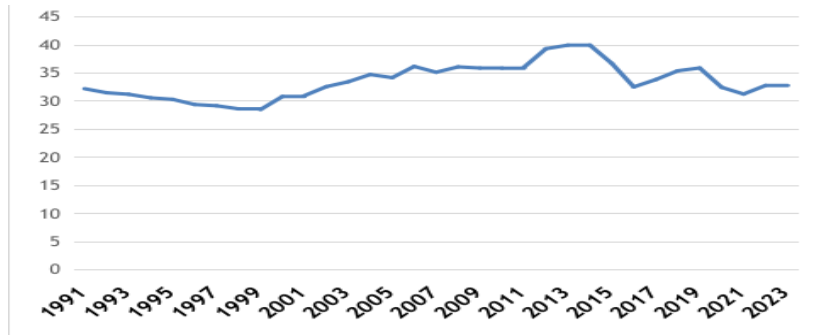
(٢٠٠٦) وذلك على الرغم من انخفاض معدلات نمو التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية خلال تلك الفترة، وقد يفسر ذلك الاتجاه التصاعدي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد المصري بفعل حزمة السياسات التوسعية التي اتبعتها الحكومة المصرية في تلك المرحلة، حيث تحسن وضع الاقتصاد الكلي بشكل عام بالإضافة إلى تحسن التصنيف الائتماني لمصر من قبل المؤسسات الدولية والذي لم يتغير حتى بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، ثم شهدت الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٦) تقلبات حادة جداً، بدأت بتدهور شديد في معدل تدفقات صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقق معدلات سالبة بلغت (-٤٨٢) مليون دولار عام (٢٠١١) متأثرة بخروج الاستثمارات بفعل الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي وظروف عدم اليقين والتوقعات السلبية عقب أحداث ٢٠١١، وكذلك ألفت الأحداث بآثارها السلبية على قدرة الاقتصاد المصري على جذب المزيد من الاستثمارات وندل على ذلك بأن تلك المرحلة (٢٠١١-٢٠١٦) شهدت تحقيق أعلى نسبة استحواذ لمجموعة الاقتصادات النامية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة من إجمالي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً حيث بلغت (٤٧.٨%) عام ٢٠١٢ عاد الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حيث ارتفعت صافي التدفقات عام ٢٠١٥ إلى (٦.٩) مليار دولار إلى أن بلغت ١١.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٢ ثم ٩.٨٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣.

ويمكن أن ترجع هذه الزيادة إلى قيام الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، بما ساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل إصدار قانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٥ والذي يتضمن إجراءات إصلاحية متعددة لمناخ الاستثمار، ومحاولة تبسيط الإجراءات البيروقراطية والتنظيمات واللوائح المعقدة، والشروع في تطبيق نظام "النافذة الواحدة" لإجراءات الاستثمار بالإضافة إلى توفير البنية التحتية المتطورة في الاتصالات والطاقة والطرق والكباري ومع ذلك ظلت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة حيث وصلت إلى ٢.٤٨% عام (٢٠٢٣) مقارنة ٩.٣٤% عام (٢٠٠٦)، أما عن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم قطاعات الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة يتضح أن قطاعات الخدمات والبتروكيمياويات تستحوذ على الجزء الأكبر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر، حيث استحوذ قطاع البترول على ما يقرب من ٧٥٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد خلال عام (٢٠١٨/٢٠١٩)، وعلى النقيض من ذلك انخفضت حصة قطاع التصنيع والتشييد والبناء إلى نحو ١١.٥٪ فقط بينما زادت حصة الخدمات ١٤.٢، ولاشك أن هيمنة قطاع النفط والغاز على الاستثمار الأجنبي المباشر يسلط الضوء على التطور غير المتوازن بين القطاعات، والذي يضر بالنشاطات الاقتصادية الأكثر ابتكاراً وخلقاً لفرص العمل اللائقة والمنتجة وفي مقدمتها الصناعة التحويلية، مما يعكس اختلالاً هيكلياً في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتركيزه على السلع الاستخراجية والخدمات مما لا يسمح بالمساهمة في تطوير وتنمية القطاع الصناعي (العربي، ٢٠٢٢).

٢) تطور القيمة المضافة من القطاع الصناعي كنسبة الناتج المحلي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣)

شكل (٢) القيمة المضافة من القطاع الصناعي كنسبة الناتج المحلي (%) في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣)



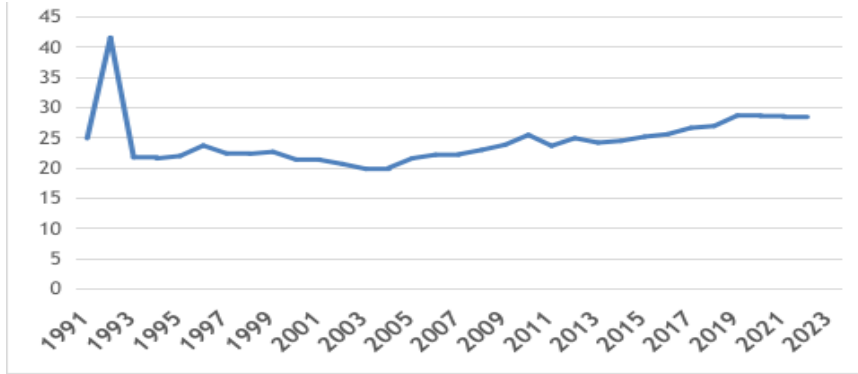
المصدر : بيانات جدول رقم (١) بالملحق

شهدت مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الناتج تحسناً حيث يغلب على توزيع هيكل الناتج مساهمة قطاع الخدمات بالنسبة الأكبر بين باقي القطاعات وبالتالي تظهر هذه الاتجاهات في نمو الناتج المحلي الإجمالي والاهمية النسبية للقطاعات أن الاقتصاد المصري لم يشهد تغير جوهري في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ولا في معدلات نمو القطاع الصناعي، وطبقاً للبيانات الواردة في الجدول رقم (١) في الملحق

الإحصائي فقد بلغ متوسط معدل النمو في القطاع الصناعي المصري نحو ٣٣.٤٪ خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، وهو بصفة عامه يشمل على المنتجات النباتية والحيوانية واستخراج البترول والغاز الطبيعي - التعدين - المحاجر - المنتجات الغذائية - التبغ - المنسوجات - الملابس الجاهزة - الجلد ومنتجاته - الورق - الطباعة - المنتجات الكيماوية - الصناعات الدوائية - المطاط واللدائن - المعادن اللافلزية - الفلزات القاعدية - الحاسبات والمنتجات الالكترونية والبصرية - الاجهزة الكهربائية - الآلات والمعدات - الاثاث والمنتجات الخشبية، وتستحوذ المنتجات البترولية على حوالي ٧٠٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة من القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الصناعي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)، مما يعكس ضعف مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تركيز البنيان الصناعي على عدد محدود من الصناعات منخفضة الإنتاجية، وكذلك انخفاض المحتوى التكنولوجي، نلاحظ أيضاً انخفاض مستوى تعقيد المنتجات الصناعية المصرية مقارنة مع بعض الاسواق الناشئة، وكذلك ضعف مؤشر القيمة المضافة لصناعة التكنولوجيا المتوسطة والمرتفعة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠٢٠)، لذلك يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور فعال في عملية تنمية وتطوير القطاع الصناعي المصري، حيث أن تدفق هذه الاستثمارات غالباً ما يكون مصحوباً بنقل الخبرات والتكنولوجيا مما يساهم في زيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

٣) تطور معدل البطالة والتوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣):

شكل (٣) معدل التوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣)

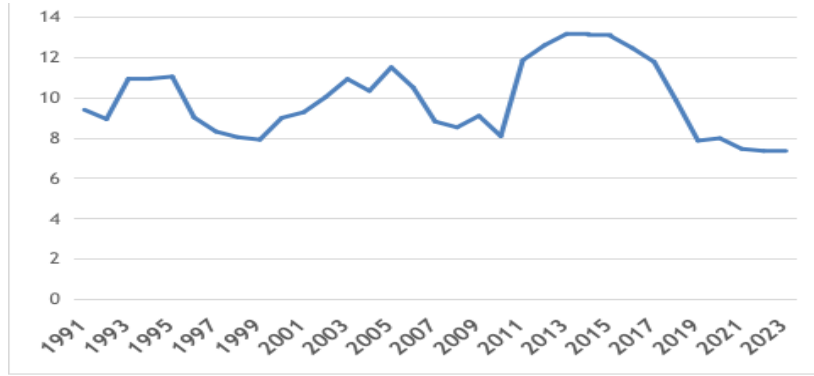


المصدر : بيانات جدول رقم (١) بالملحق

يتلاحظ تقارب معدل التوظيف في القطاع الصناعي، حيث لم تختلف درجة استيعاب القطاع الصناعي للعمالة خلال فترة الدراسة، حيث ترتفع نسبة التوظيف وتنخفض حول النسبة ٢٠٪ من إجمالي التشغيل ولم يتأثر بشكل واضح بمعدلات نمو الناتج المحلي، كذلك لم يتلاحظ تأثيرها بحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحتى مع ارتفاع نسبة القيمة المضافة من القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي لم تتأثر معدلات التوظيف في القطاع الصناعي وإن كان بدأ القطاع الصناعي في استيعاب نسبة أكبر اعتباراً من عام ٢٠١٥ حيث ارتفع معدل التوظيف في القطاع الصناعي إلى ٢٥.٨٪ واستمر الارتفاع إلى ٢٨.٦٪ عام ٢٠١٩، ٢٨.٣٥ عام ٢٠٢٢ تزامناً مع زيادة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر وانخفاض معدلات البطالة خلال الفترة. وتشير البيانات والتقارير الرسمية الصادرة من الحكومة المصرية إلى أن الجزء الأعظم من الاتفاق الاستثماري العام يوجه لتمويل المشروعات القومية في مجالات البنية التحتية والكهرباء والطاقة والتشييد والبناء والطرق والكبارى والنقل وغيرها من المشروعات الكبرى إلا أنه وفقاً للمؤشرات الرسمية المعلنة، فإن تلك المشروعات لم ترتبط بتسريع التصنيع المحلي وتعميقه، فقد شهدت الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١ استقرار في نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عند ١٦-١٧٪، وهذه النسبة تنخفض لحدود الـ ١٢٪ إذا استبعدنا تكرير البترول، كما لم ترتبط

بزيادة الانتاجية ولا تجذب استثمارات أجنبية مباشرة لها، وأغلبها مشروعات لا تولد دخلاً بالنقد الأجنبي بينما تعتمد في جانب كبير منها على الاستيراد من الخارج وهي وأن كانت تساعد على توليد فرص عمل إلا أن غالبية تلك الفرص بطبيعتها مؤقتة ومنخفضة الانتاجية.

شكل (٤) معدل البطالة (%) في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣)



المصدر : بيانات جدول رقم (١) بالملحق

يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط معدل البطالة حوالي ٩٪، ورغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة إلا أنها لم تنعكس على معدلات التشغيل، حيث نجد ضعف في مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل وخلق فرص عمل جديدة حيث لم تتأثر معدلات البطالة بشكل ملحوظ ما عدا السنوات من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٣ حيث بدأ تحسن ملحوظ في معدلات البطالة وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً خاصة في ظل ارتفاع معدل نمو السكان.

كما أن قدرة القطاع الخاص على النمو وخلق وظائف جديدة مازالت ضعيفة، حيث تشكل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر الغالبية العظمى (حوالي ٩٧٪) وفي المقابل لم ترق مدخلات العمالة في الاقتصاد المصري إلى المستوى الأمثل المطلوب لتحقيق معدلات نمو عالية. فمازالت معدلات الأمية تصل لحوالي ٢٥٪ من السكان، وترتفع لنحو ٣٣٪ من الإناث، ومازالت معدلات البطالة تصل لاعلاها بين خريجي التعليم العالي وهي مجرد مؤشرات على أن اصلاح نظام التعليم العام في مصر كان بطيئاً

للغاية ويفتقر للموارد والأساليب الحديثة، مما أدى إلى انتشار عدم تطابق المهارات بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات الاقتصاد الحديث وفي القلب منه عملية التصنيع، ونتيجة لذلك ظلت جودة مدخلات العمل دون الامكانيات مما أدى إلى اعاقة الانتاجية والنمو، وعلى الرغم من الجهود المتتالية للإصلاح، لازالت بيئة الأعمال دون المستوى الأمثل، فعلى سبيل المثال، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، احتلت مصر المرتبة ١٠٥ من بين ١٨٠ دولة في عام ٢٠١٨. ووفقاً لمسح الشركات لعام ٢٠١٦ الذي أجراه البنك الدولي، اعتبرت ٧٠٪ من الشركات المصرية التي شملها الاستطلاع الفساد عقبة رئيسية أمام توسع أعمالها، وفيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية، تحتل مصر المرتبة ١٢٠ من بين ١٩٠ دولة، وفي مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل مصر المرتبة ٩٤ من أصل ١٤٠ دولة، كما تراجع مصر عن نظرائها في الأسواق الناشئة في دمج اقتصادها في سلسلة القيمة التصنيعية العالمية (العربي، ٢٠٢٢).

إن انخفاض مستوى بيئة الأعمال يعوق الانتقال إلى أنشطة التصنيع المعقدة ذات القيمة المضافة الأعلى في مصر وخاصة مع نقص توافر وجودة المدخلات والتكنولوجيا وخدمات النقل والخدمات اللوجستية الفعالة، وبالتالي على الرغم من نمو السوق المحلي وقربها من الأسواق الدولية إلا أن مصر لم تجتذب بعد تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف توسيع سوقها المحلي أو ربط مصر في التجارة الدولية القائمة على سلاسل القيمة العالمية التي لها تأثير في خلق فرص عمل منتجة (IFC, 2020 & IMF, 2021))

ثالثاً: لتحليل الإحصائي للبيانات:

سوف يركز هذا الجزء على تحليل بيانات عينة الدراسة باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، وحيث أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس اثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو القيمة المضافة من القطاع الصناعي والتوظيف في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣)، فسوف يتم بناء ثلاثة نماذج احصائية قياسية كما يظهر بالمعادلات (١) و(٢) و(٣):

$$AAV_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 PGR_t + e_t \quad (1)$$

$$UR_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 PGR_t + e_t \quad (2)$$

$$IE_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 PGR_t + e_t \quad (3)$$

حيث إن:

←	القيمة المضافة من القطاع الصناعي	IVA
←	معدل البطالة	UR
←	معدل التوظيف في القطاع الصناعي	IE
←	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي	FDI
←	معدل نمو الناتج	GDP
←	معدل التضخم	INF
←	معدل نمو السكان	PGR
←	تمثل الفترة الزمنية (وهي عبارة عن سنة)	t
←	تمثل الخطأ العشوائي للنموذج	e _t

في هذه الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة *Autoregressive Distributed Lag (ARDL)* لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل بين المتغيرات، نموذج ARDL هو نموذج يحتوي على كل من القيم المبطنة للمتغيرات التابعة (الانحدار الذاتي) والقيم المبطنة للمتغيرات المستقلة (فترات الإبطاء الموزعة)، تتمثل مزايا استخدام أسلوب ARDL بدلاً من أساليب التكامل المشترك التقليدية في أنه يسمح باستخدام فترات إبطاء مثالية مختلفة لكل متغير عن المتغيرات الأخرى، وهو أمر غير ممكن في أساليب التكامل المشترك التقليدي، هذا ويمكن توضيح نموذج ARDL للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لاختبار الفروض السابق ذكرها من

خلال المعادلات (٤) و(٥) و(٦):

$$\Delta AAV_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta FDI_t + \beta_2 \Delta GDP_t + \beta_3 \Delta INF_t + \beta_4 \Delta PGR_t + \beta_5 \Delta AAV_{t-1} + \beta_6 \Delta FDI_{t-1} + \beta_7 \Delta GDP_{t-1} + \beta_8 \Delta INF_{t-1} + \beta_9 \Delta PGR_{t-1} + \beta_{10} ECT_{t-1} \quad (4)$$

$$\begin{aligned} \Delta UR_t &= \beta_0 + \beta_1 \Delta FDI_t + \beta_2 \Delta GDP_t + \beta_3 \Delta INF_t + \beta_4 \Delta PGR_t + \beta_5 \Delta UR_{t-1} \\ &\quad + \beta_6 \Delta FDI_{t-1} + \beta_7 \Delta GDP_{t-1} + \beta_8 \Delta INF_{t-1} + \beta_9 \Delta PGR_{t-1} \\ &\quad + \beta_{10} ECT_{t-1} \quad (5) \\ \Delta IE_t &= \beta_0 + \beta_1 \Delta FDI_t + \beta_2 \Delta GDP_t + \beta_3 \Delta INF_t + \beta_4 \Delta PGR_t + \beta_5 \Delta IE_{t-1} \\ &\quad + \beta_6 \Delta FDI_{t-1} + \beta_7 \Delta GDP_{t-1} + \beta_8 \Delta INF_{t-1} + \beta_9 \Delta PGR_{t-1} \\ &\quad + \beta_{10} ECT_{t-1} \quad (6) \end{aligned}$$

حيث إن: Δ تمثل الفرق الأول للمتغير، و ECT_{t-1} تمثل معامل تصحيح الخطأ، هذا وسوف يتم تطبيق اختبار F-Bounds test المصاحب للنموذج للتحقق من مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة. ويمكن اشتقاق ديناميكية الأجل القصير عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ *Error Correction Model* (ECM) الموضح بالمعادلات (٧) و (٨) و (٩).

$$\begin{aligned} \Delta AAV_t &= \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta AAV_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_2 \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_3 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta INF_{t-i} \\ &\quad + \sum_{i=1}^p \beta_5 \Delta PGR_{t-i} \\ &\quad + \beta_6 ECT_{t-1} \quad (7) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta UR_t &= \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta UR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_2 \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_3 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta INF_{t-i} \\ &\quad + \sum_{i=1}^p \beta_5 \Delta PGR_{t-i} \\ &\quad + \beta_6 ECT_{t-1} \quad (8) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta IE_t &= \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta IE_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_2 \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_3 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta INF_{t-i} \\ &\quad + \sum_{i=1}^p \beta_5 \Delta PGR_{t-i} \\ &\quad + \beta_6 ECT_{t-1} \quad (9) \end{aligned}$$

حيث إن i تمثل فترة الإبطاء، و p تمثل العدد الأمثل لفترات الإبطاء. وفيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 13.

١. بناء النموذج القياسي الأول

١- في هذا القسم تم بناء نموذج إحصائي قياسي لدراسة تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة من القطاع الصناعي باستخدام نموذج ARDL، ولاستخدام هذا النهج، ينبغي أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى.

٢- وكخطوة ثانية، ولمعرفة مدى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات تم تطبيق اختبار F -Bounds test كما هو موضح في الجدول (١) حيث بلغت قيمة اختبار F المحسوب البالغة (١٠.٤٩٦) أعلى من القيمة الحرجة للحد الأعلى (٤.٢٣٠) عند مستوى معنوية ٥٪، وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين القيمة المضافة من القطاع الصناعي وجميع المتغيرات المكونة للنموذج في الأجل الطويل. أي أن متغيرات النموذج تتحرك معاً في الأجل الطويل. والجدول (٢) يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات مع وجود تأثير للاتجاه العام على العلاقة.

جدول (١) اختبار التكامل المشترك

الحد الأعلى $I(1)$	الحد الأدنى $I(0)$	مستويات المعنوية	اختبار F -Bounds test	
			عدد المتغيرات المستقلة K	قيمة الاختبار F
3.740	2.970	10%	4	10.496
4.230	3.380	5%		
5.230	4.300	1%		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

جدول (٢) العلاقة طويلة الأجل

اختبار <i>t-test</i>		معاملات نموذج الانحدار		المتغيرات
معنوية الاختبار <i>p-value</i>	قيمة الاختبار <i>t</i>	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.000	5.296	0.261	1.384	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI_{t-1}
0.000	-6.222	0.293	-1.825	معدل نمو الناتج GDP_{t-1}
0.231	-1.229	0.100	-0.122	معدل التضخم INF_{t-1}
0.527	0.641	3.498	2.244	معدل نمو السكان PGR_{t-1}
0.013	2.675	0.042	0.111	@TREND

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٢) إنه:

- ١- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (FDI) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ١.٣٨٤، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.000 < p\text{-value} = 0.05$). أي أنه كلما زاد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة زادت القيمة المضافة من القطاع الصناعي بمقدار ١.٣٨٤ والعكس.
- ٢- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج (GDP) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -١.٨٢٥، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.000$). وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو الناتج بمقدار وحدة واحدة انخفضت القيمة المضافة من القطاع الصناعي بمقدار ١.٨٢٥ والعكس.

- ٣- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار t عن مستوى المعنوية عند ٥% ($p\text{-value} = 0.231 > \alpha = 0.05$).
- ٤- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار t عن مستوى المعنوية عند ٥% ($p\text{-value} = 0.527 > \alpha = 0.05$).
- ولمعالجة عدم التوازن الذي قد ينشأ لوجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير باستخدام فترات الإبطاء المحددة سابقاً كما هو موضح في الجدول (٣).

جدول (٣) العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)

اختبار t -test	معاملات نموذج الانحدار		المتغيرات	
	قيمة الاختبار t	الخطأ المعياري		قيمة المعامل
0.000	6.761	4.571	30.905	ثابت المعادلة C
0.002	3.669	0.134	0.490	القيمة المضافة من القطاع الصناعي مبطاً بفترة AAV_{t-1}
0.015	2.687	0.151	0.407	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI_t
0.002	-3.650	0.164	-0.597	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي مبطاً بفترة FDI_{t-1}
0.001	-3.752	0.235	-0.881	معدل نمو الناتج GDP_t
0.909	-0.116	0.031	-0.004	معدل التضخم INF_t
0.113	1.664	0.032	0.053	معدل التضخم مبطاً بفترة INF_{t-1}
0.000	4.953	0.041	0.201	معدل التضخم مبطاً بفترتين INF_{t-2}
0.015	-2.689	4.556	-12.249	معدل نمو السكان PGR_t
0.009	2.917	4.243	12.378	معدل نمو السكان مبطاً بفترة PGR_{t-1}

0.033	2.308	3.978	9.181	معدل نمو السكان مبطاً بفترتين PGR _{t-2}
0.000	-6.757	0.137	-0.923	معامل تصحيح لخطأ ECT
6.397 (0.000)				اختبار F (p-value)
0.796				معامل التحديد R ²
0.672				معامل التحديد المعدل Adjusted R ²
0.939				الخطأ المعياري للتقدير S.E. of regression
2.537				اختبار درين واتسن Durbin-Watson
1.115 (0.573)				اختبار اعتدالية البواقي Test of normality اختبار Jarque-Bera (p-value)
1.554 (0.214)				اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity اختبار Breusch-Pagan-Godfrey (p-value)

يتضح من الجدول (٣) أن:

- ١- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (FDI) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.٤٠٧، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.015$). وهذا يعني أنه كلما زاد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة زاد القيمة المضافة من القطاع الصناعي بمقدار ٠.٤٠٧ والعكس.
- ٢- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج (GDP) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -٠.٨٨١، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.001$). وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو الناتج بمقدار وحدة انخفضت القيمة المضافة من القطاع الصناعي بمقدار ٠.٨٨١ والعكس.
- ٣- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار t عن مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 > p\text{-value} = 0.113$).

- ٤- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على القيمة المضافة من القطاع الصناعي (IAV) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -١٢.٢٤٩، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t انخفضت عن مستوى المعنوية عند ٥٪ ($p\text{-value} = 0.05 < \alpha = 0.015$). وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو السكان بمقدار وحدة واحدة انخفضت القيمة المضافة من القطاع الصناعي بمقدار ١٢.٢٤٩ والعكس.
- ٥- المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٧٩.٦٪ من التغيرات التي تطرأ على القيمة المضافة من القطاع الصناعي، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على القيمة المضافة من القطاع الصناعي ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.
- ٦- نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار F عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ ($p\text{-value} = 0.000 < \alpha = 0.05$)
- ٧- وقد كان معامل تصحيح الخطأ (ECT) ذات إشارة سالبة (-٠.٩٢٣) وذو دلالة إحصائية ($p\text{-value} = 0.000 < \alpha = 0.05$)، مما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات. هذا وتعتبر قيمة معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. بمعنى إنه سيتم تصحيح ٩٢.٣٪ من الخطأ سنوياً، بالتالي عملية التصحيح ستستغرق ١.٠٨ سنة للعودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.
- ٨- بواقي النموذج (عنصر الخطأ العشوائي) لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار Jarque-Bera عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ ($p\text{-value} = 0.573 > \alpha = 0.05$).
- ٩- لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين البواقي (عنصر الخطأ العشوائي)، حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ ($p\text{-value} = 0.214 > \alpha = 0.05$).
- ١٠- لا توجد مشكلة الارتباط ذاتي بين البواقي (عنصر الخطأ العشوائي)، حيث بلغت قيمة اختبار درين واتسن ٢.٥٣٧.
٢. بناء النموذج القياسي الثاني

١- في هذا القسم تم بناء نموذج احصائي قياسي لدراسة تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة باستخدام نموذج ARDL. ولإستخدام هذا النهج، ينبغي أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى. وكخطوة ثانية، ولمعرفة مدى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات تم تطبيق اختبار F-Bounds test كما هو موضح في الجدول (٤).

جدول (٤) اختبار التكامل المشترك

الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستويات المعنوية	اختبار <i>F-Bounds test</i>	
			عدد المتغيرات المستقلة k	قيمة الاختبار <i>F</i>
3.740	2.970	10%	4	4.435
4.230	3.380	5%		
5.230	4.300	1%		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٤) أن:

قيمة اختبار F المحسوب البالغة (٤.٤٣٥) أعلى من القيمة الحرجة للحد الأعلى (٤.٢٣٠) عند مستوى معنوية ٥٪، وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة وجميع المتغيرات المكونة للنموذج في الأجل الطويل. أي أن متغيرات النموذج تتحرك معاً في الأجل الطويل. والجدول (٥) يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول (٥) العلاقة طويلة الأجل

اختبار <i>t-test</i>		معاملات نموذج الانحدار		المتغيرات
معنوية الاختبار <i>p-value</i>	قيمة الاختبار <i>t</i>	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.482	0.713	0.481	0.343	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI_t
0.001	-3.624	0.680	-2.463	معدل نمو الناتج GDP_{t-1}
0.036	2.217	0.076	0.168	معدل التضخم INF_t
0.232	-1.226	7.017	-8.601	معدل نمو السكان PGR_{t-1}
0.011	-2.741	0.095	-0.261	@TREND

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٥) إنه:

- ١- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (FDI) على معدل البطالة (UR) حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ ($p-value = 0.482 > \alpha = 0.05$).
- ٢- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج (GDP) على معدل البطالة (UR) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -٢.٤٦٣، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ ($p-value = 0.001 < \alpha = 0.05$). وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو الناتج بمقدار وحدة انخفض معدل البطالة بمقدار ٢.٤٦٣ والعكس.
- ٣- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) على معدل البطالة (UR) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.١٦٨، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t انخفضت عن مستوى المعنوية عند ٥٪ ($p-value = 0.036 < \alpha = 0.05$). وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة زاد معدل البطالة بمقدار ٠.١٦٨ والعكس.

٤- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على معدل البطالة (UR) حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير عن مستوى المعنوية عند 5% ($p\text{-value} = 0.232 > \alpha = 0.05$). ولمعالجة عدم التوازن الذي قد ينشأ لوجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير كما هو موضح في الجدول (٦).

جدول (٦) العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)

اختبار t -test		معاملات نموذج الانحدار		المتغيرات
معنوية الاختبار p -value	قيمة الاختبار t	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.000	6.119	3.196	19.556	ثابت المعادلة C
0.009	-2.931	0.152	-0.446	معدل البطالة مبطاً بفترة UR_{t-1}
0.004	-3.368	0.151	-0.508	معدل البطالة مبطاً بترتين UR_{t-2}
0.000	-8.678	0.090	-0.785	معدل نمو الناتج مبطاً بفترة GDP_{t-1}
0.656	-0.454	0.114	-0.052	معدل نمو الناتج مبطاً بفترتين GDP_{t-2}
0.010	-2.916	0.120	-0.349	معدل نمو الناتج مبطاً ب ٣ فترات GDP_{t-3}
0.013	2.772	0.089	0.246	معدل التضخم INF_t
0.000	-4.806	2.369	-11.386	معدل نمو السكان PGR_t
0.684	0.414	2.685	1.111	معدل نمو السكان مبطاً بفترة PGR_{t-1}
0.013	2.790	2.850	7.952	معدل نمو السكان مبطاً بفترتين PGR_{t-2}
0.000	4.397	3.467	15.243	معدل نمو السكان مبطاً ب ٣ فترات PGR_{t-3}
0.000	-6.140	0.078	-0.481	معامل تصحيح لخطأ ECT
10.690 (0.000)				اختبار F (p -value)
0.874				معامل التحديد R^2
0.792				معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$
0.529				S.E. of الخطأ المعياري للتقدير regression
2.599				اختبار درين واتسن - Durbin-Watson

0.639 (0.726)	اختبار اعتدالية البواقي normality اختبار Jarque-Bera (p -value)
0.676 (0.771)	اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity اختبار Breusch-Pagan- اختبار Godfrey (p -value)

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٦) أن:

- ١- لم يظهر تأثير لكلاً من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (FDI) ومعدل التضخم (INF) على معدل البطالة (UR) حيث لم يتم ادراجهم في نموذج تصحيح الخطأ.
- ٢- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج (GDP) على معدل البطالة (UR) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -٠.٧٨٥، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (p -value = 0.000 < α = 0.05). وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو الناتج بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل البطالة بمقدار ٠.٧٨٥ والعكس.
- ٣- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على معدل البطالة (UR) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -١١.٣٨٦، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t انخفضت عن مستوى المعنوية عند ٥٪ (p -value = 0.05 < α = 0.000)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو السكان بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل البطالة بمقدار ١١.٣٨٦ والعكس.
- ٤- المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٨٧.٤٪ من التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على معدل البطالة ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.
- ٥- نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار F عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ (p -value = 0.000 < α = 0.05).

- ٦- وقد كان معامل تصحيح الخطأ (ECT) ذات إشارة سالبة (-٠.٤٨١) وذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.000$)، مما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات. هذا وتعتبر قيمة معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. بمعنى إنه سيتم تصحيح ٤٨.١٪ من الخطأ سنوياً، أي أن عملية التصحيح ستستغرق ٢.٠٨ سنة للعودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.
- ٧- بواقي النموذج (عنصر الخطأ العشوائي) لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار Jarque-Bera عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ ($\alpha = 0.05 > p\text{-value} = 0.726$).
- ٨- لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين البواقي (عنصر الخطأ العشوائي)، حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥٪ ($\alpha = 0.05 > p\text{-value} = 0.771$).
- ٩- لا توجد مشكلة الارتباط ذاتي بين البواقي (عنصر الخطأ العشوائي)، حيث بلغت قيمة اختبار دربن واتسن ٢.٥٩٩.

٣. بناء النموذج القياسي الثالث

- ١- في هذا القسم تم بناء نموذج احصائي قياسي لدراسة تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التوظيف في القطاع الصناعي باستخدام نموذج ARDL. ولاستخدام هذا النهج، ينبغي أولاً تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى. وكخطوة ثانية، ولمعرفة مدى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات تم تطبيق اختبار F-Bounds test كما هو موضح في الجدول (٧).

جدول (٧) اختبار التكامل المشترك

الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستويات المعنوية	اختبار <i>F-Bounds test</i>	
			عدد المتغيرات المستقلة k	قيمة الاختبار <i>F</i>
3.740	2.970	10%	4	6.799
4.230	3.380	5%		
5.230	4.300	1%		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٧) أن:

قيمة اختبار *F* المحسوب البالغة (٦.٧٩٩) أعلى من القيمة الحرجة للحد الأعلى (٤.٢٣٠) عند مستوى معنوية ٥٪، وهذا يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدل التوظيف في القطاع الصناعي وجميع المتغيرات المكونة للنموذج في الأجل الطويل. أي أن متغيرات النموذج تتحرك معاً في الأجل الطويل. والجدول (٨) يوضح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول (٨) العلاقة طويلة الأجل

اختبار <i>t-test</i>		معاملات نموذج الانحدار		المتغيرات
معنوية الاختبار <i>p-value</i>	قيمة الاختبار <i>t</i>	الخطأ المعياري	قيمة المعامل	
0.106	1.682	0.468	0.787	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI_{t-1}
0.000	5.110	0.297	1.516	معدل نمو الناتج GDP_{t-1}
0.928	0.091	0.094	0.009	معدل التضخم INF_{t-1}
0.003	3.368	5.028	16.935	معدل نمو السكان PGR_{t-1}
0.000	9.752	0.036	0.346	@TREND

يتضح من الجدول (٨) إنه:

- ١- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (FDI) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($p\text{-value} = 0.106 > \alpha = 0.05$).
- ٢- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج (GDP) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ١.٥١٦، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($p\text{-value} = 0.000 < \alpha = 0.05$)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو الناتج بمقدار وحدة واحدة زاد معدل التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار ١.٥١٦ والعكس.
- ٣- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار t عن مستوى المعنوية عند ٥% ($p\text{-value} = 0.928 > \alpha = 0.05$).
- ٤- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ١٦.٩٣٥، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t انخفضت عن مستوى المعنوية عند ٥% ($p\text{-value} = 0.003 < \alpha = 0.05$)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو السكان بمقدار وحدة واحدة زاد معدل التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار ١٦.٩٣٥ والعكس.
- ولمعالجة عدم التوازن الذي قد ينشأ لوجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير باستخدام فترات الإبطاء المحددة سابقاً كما هو موضح في الجدول (٩).

جدول (٩) العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)

المتغيرات	معاملات نموذج الانحدار		اختبار t -test	
	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	قيمة الاختبار t	معدنية الاختبار $p\text{-value}$
ثابت المعادلة C	-16.910	2.059	-8.212	0.000
معدل التوظيف في القطاع الصناعي مبطاً بفترة IE_{t-1}	0.302	0.109	2.759	0.017
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي مبطاً بفترتين IE_{t-2}	-0.144	0.022	-6.630	0.000

0.000	7.883	0.097	0.766	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI _t
0.000	-6.556	0.078	-0.512	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي مبطاً بفترة FDI _{t-1}
0.001	4.164	0.062	0.257	معدل نمو الناتج GDP _t
0.000	-4.853	0.117	-0.567	معدل نمو الناتج مبطاً بفترة GDP _{t-1}
0.001	-4.170	0.122	-0.509	معدل نمو الناتج مبطاً بفترتين GDP _{t-2}
0.000	-6.657	0.092	-0.615	معدل نمو الناتج مبطاً بـ ٣ فترات GDP _{t-3}
0.074	-1.961	0.010	-0.020	معدل التضخم INF _t
0.045	-2.232	0.013	-0.028	معدل التضخم مبطاً بفترة INF _{t-1}
0.004	-3.593	0.017	-0.062	معدل التضخم مبطاً بفترتين INF _{t-2}
0.000	6.542	1.631	10.672	معدل نمو السكان PGR _t
0.000	-4.998	2.133	-10.660	معدل نمو السكان مبطاً بفترة PGR _{t-1}
0.034	-2.392	1.526	-3.651	معدل نمو السكان مبطاً بفترتين PGR _{t-2}
0.000	-4.988	1.584	-7.902	معدل نمو السكان مبطاً بـ ٣ فترات PGR _{t-3}
0.000	-8.362	0.080	-0.666	معامل تصحيح خطأ ECT
13.384 (0.000)				اختبار F (p-value)
0.947				معامل التحديد R ²
0.876				معامل التحديد المعدل Adjusted R ²
0.322				الخطأ المعياري للتقدير S.E. of regression
3.072				اختبار ديرين واتسن Durbin-Watson
0.281 (0.869)				اختبار اعتدالية البواقي Test of normality اختبار Jarque-Bera (p-value)
0.695 (0.758)				اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity اختبار Breusch-Pagan-Godfrey (p-value)

يتضح من الجدول (٩) أن:

- ١- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (FDI) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.٧٦٦، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.000$). وهذا يعني أنه كلما زاد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة زاد معدل التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار ٠.٧٦٦ والعكس.
- ٢- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الناتج (GDP) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.٢٥٧، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.000$)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو الناتج بمقدار وحدة واحدة زاد معدل التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار ٠.٢٥٧ والعكس.
- ٣- يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار -٠.٠٢٠، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t انخفضت عن مستوى المعنوية عند ٥% ($p\text{-value} = 0.045 < \alpha = 0.05$)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة انخفض معدل التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار ٠.٠٢٠ والعكس.
- ٤- يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو السكان (PGR) على معدل التوظيف في القطاع الصناعي (IE) حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ١٠.٦٧٢، كما أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار t لهذا المتغير انخفضت عن مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.000$)، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل نمو السكان بمقدار وحدة واحدة زاد معدل التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار ١٠.٦٧٢ والعكس.
- ٥- المتغيرات المكونة للنموذج تستطيع أن تُفسر ما يقرب من ٩٤.٧% من التغيرات التي تطرأ على معدل التوظيف في القطاع الصناعي، في حين أن الجزء المتبقي قد يرجع إلى الخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى من الممكن أن يكون لها تأثير على معدل التوظيف في القطاع الصناعي ولم يتم تناولها بالدراسة الحالية.
- ٦- نموذج الانحدار الذي تم بناءه يعتبر نموذج دال إحصائياً، حيث انخفضت القيمة الاحتمالية لاختبار F عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha < p\text{-value} = 0.000$) (= 0.05)

- ٧- وقد كان معامل تصحيح الخطأ (ECT) ذات إشارة سالبة (-٠.٦٦٦) وذو دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05 < p\text{-value} = 0.000$)، مما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات، هذا وتعتبر قيمة معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، بمعنى إنه سيتم تصحيح ٦٦.٦ % من الخطأ سنويًا، أي أن عملية التصحيح ستستغرق ١.٥ سنة للعودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.
- ٨- بواقي النموذج (عناصر الخطأ العشوائي) لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث زادت القيمة الاحتمالية المصاحبة لاختبار Jarque-Bera عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 > p\text{-value} = 0.869$).
- ٩- لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين البواقي (عناصر الخطأ العشوائي)، حيث زادت القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey عن قيمة مستوى المعنوية عند ٥% ($\alpha = 0.05 > p\text{-value} = 0.758$).
- ١٠- لا توجد مشكلة الارتباط ذاتي بين البواقي (عناصر الخطأ العشوائي)، حيث بلغت قيمة اختبار درين واتسن ٣.٠٧٢.

النتائج :

- ١- استهدف البحث قياس أثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومعدل التوظيف في القطاع الصناعي ومعدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٣)، واعتمدت الدراسة على منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لاختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل.
- ٢- أوضحت نتائج النماذج القياسية وجود تأثير طردى ومعنوى إحصائياً بالنسبة لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة من القطاع الصناعي، وهذا يعنى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابياً على معدل القيمة المضافة من القطاع الصناعي المصري في الأجلين القصير والطويل.
- ٣- لا يوجد تأثير لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الأجلين القصير والطويل ويمكن تفسير ذلك بسبب أن القطاعات الخدمية والبتروولية تستحوذ على الجزء الأكبر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما

يعكس اختلالاً هيكلياً في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتركيزه على السلع الاستخراجية والخدمات وعلى النقيض من ذلك انخفضت حصة قطاع التصنيع، وهذا يعني أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤثر إيجابياً على خفض معدل البطالة.

٤- لا يوجد تأثير لصادف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التوظيف في القطاع الصناعي في الأجل الطويل مما يشير إلى ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة فرص التشغيل في القطاع الصناعي وقد يرجع ذلك إلى أنه مازالت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة، بالإضافة إلى ضعف مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في القطاع الصناعي كما أن قدرة القطاع الصناعي على النمو وخلق وظائف جديدة مازالت ضعيفة، بالإضافة أنه مازالت جودة مدخلات العمل دون الإمكانيات، بينما أظهرت النتائج وجود تأثير طردى لصادف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل التوظيف في القطاع الصناعي في الأجل القصير.

٥- على الرغم من الجهود المتتالية للإصلاح لازالت بنية الأعمال دون المستوى الأمثل ويعوق الانتقال إلى أنشطة التصنيع المعقدة ذات القيمة المضافة الأعلى والتي لها تأثير في خلق فرص عمل منتجه.

التوصيات:

- ١- الترويج للفرص الاستثمارية بشكل فعال، مع الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقدر الذي يسمح بتطوير السوق المحلية واعدادها للمنافسة.
- ٢- السعي إلى درجة من التكامل بين هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهيكل الاستثمارات المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التي يملكها أصحابها تكنولوجيا حديثة وإدارة متقدمة والتي تضيف لقدرةتنا المحلية.
- ٣- تقليل وتبسيط الإجراءات الإدارية الحكومية من خلال قانون موحد للاستثمار بإجراءات سهلة وميسرة وواضحة وتتسم بالشفافية وتساهم في تقليل الفساد والتعقيد لتحسين الصورة الذهنية لمناخ الاستثمار في مصر.

٤- استخدام الحوافز الإيجابية والسلبية لتعزيز تنافسية الصناعات المصرية وبناء منظومة متكاملة من الحوافز الموجهة لأنشطة وقطاعات محددة، والتفرقة في الحوافز الاستثمارية تبعاً لنسبة القيمة المضافة لتلك الاستثمارات مع ربط تلك الحوافز لتوفير فرص التوظيف.

٥- تشجيع الشركات الصناعية على الاندماج في كيانات صناعية دولية كبيرة حيث يمكن الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير وتيسير تعميق التصنيع في هذه الصناعات.

٦- إعادة النظر في الفلسفة التنموية للحكومة المعتمدة على قطاعات الصناعات الاستخراجية والخدمية إلى التركيز والاهتمام بقطاعات الصناعات التحويلية.

٧- تعظيم الاستفادة من الكيانات الصناعية الرائدة التي حققت نجاحات والمملوكة للدولة في مجالات مثل الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وغيرها وتصميم مشروعات استثمارية عملاقة وخاصة في قطاعات الصناعات الاستراتيجية والتحويلية العملاقة.

٨- توفير البيئة الاقتصادية الكلية المساندة واهمها المحافظة على سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٩- الاستفادة من الخبرات العلمية القيمة في المراكز البحثية التي تم انشائها منذ ستينات القرن الماضي مثل مركز بحوث وتطوير الفلزات، تلك المراكز التي كان الغرض منها تطوير التصنيع ودعم البحوث والتطوير وذلك بربطها بمشروعات القطاع الخاص لتوفير الدعم المالي والفني لتطوير البحث العلمي التطبيقي.

١٠- تبنى سياسات جادة للاستثمار في رأس المال البشري (تعليم - تدريب - تنمية القدرات والمهارات) تُوَهِّل للابتكار وتعتمد على التوسع في التعليم التكنولوجي مع تطوير الإنفاق على التعليم الفني وربطه بالإحتياجات الفعلية لقطاع التصنيع.

قائمة المراجع والمصادر

١. العربي، أشرف (٢٠٢٢): فلسفة التنمية ودور الدولة في تعميق التصنيع المحلي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (٣٠)، العدد (٤).
٢. الغايش، مسعد محمد إسماعيل (٢٠٢٢): حدود سعر الصرف المثلى الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، ابريل ٢٠٢٢.
٣. الفقي، محمد سعد أبو الفتوح (٢٠٢١): الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري - دراسة قياسية للفترة من ١٩٧٧ - ٢٠١٧، دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، يوليو ٢٠٢١.
٤. حسين، إيناس فهمي (٢٠٠٢): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥. سليمان، هبة الله احمد سيد (٢٠٢٣): التحول الهيكلي والسياسة الصناعية في مصر ومستقبل التجارة الدولية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤ (١) ٤، ١٨٣ - ٢١٤.
٦. عبد الرحيم، محمد سعد محمود (٢٠٢٣): أثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر - دراسة قياسية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٢٠، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط ٤ (٢) ٤، ١٦١ - ٢١٢.
٧. عبد الفتاح، فاطمة نسيم احمد (٢٠٢٢): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر - دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد (١٧)، العدد (١٦).
٨. عبد اللطيف، إيمان محمد (٢٠٢١): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٩)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (٥١)، العدد (٣).
٩. عبيد، جمال محمود عطية (٢٠٠٢): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الدراسة التطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٠. قرطام، السيدة كمال على (٢٠٢٢): اثر التجارة الخارجية على التوظيف في القطاع الصناعي مع التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية المجلد ٧، العدد ١٤.
١١. قرطام، السيدة كمال (٢٠٢١): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٨)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث.
١٢. محمود، نيفين حسين محمد (٢٠٢٣): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية - دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٢١)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (٣٧)، العدد الثاني.
- 1- Addison T. (2003) The New Globale Determinate FDI Flows to Developing Countries Helsink World Institute for Development Economics Research.
- 2- Adegboye, B. A.; Ojo, J. A. T. & Ogunrinola (2016). Foreign direct Investment and Industrial Performance in Africa. The Social Sciences, Vol. 11, No. 24.
- 3- Arbatil E. (2011). Economic policies and FDI in flows to emerging market economics. IMF.
- 4- DUV (2006) Theories of Foreign Direct Investment in: locational tournaments in the context of European competitive environment Germany: DUV.
- 5- Feng yin Minggue Ye and Lingli Xu (2014) Location deter minants of Forigen direct investment is services Evidence from Chinese provin cial-level data Asia Research center working Paper.
- 6- Gaber Mohamad AbdalGawad. Venkata Sai srinivasa (2013) Foreign Direct Investment (FDI) and Its Effects on Oil Gas and Refinery Production and Their Exports: An Appiled Study, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. u. No. 1.

- 7- International monetary fund (2009) Balance of payments manual fifth edition Washington.
- 8- IFC, (2020) Country Private Sector Diagnostic, Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector, International Finance Corporation, The World Bank Group.
- 9- IMF, (2021) "Arab Republic of Egypt 2021" Article IV Consultation, Second Review Under the Stand by Arrangement- Press Release, Staff Report, Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt, Country Report No. 21/163, International Monetary Fund, July.
- 10- Latifa Benyoub and others (2019), The impact of Foreign Direct Investment on the Industrial Sector Growth in Algeria, MPRA Paper No. 91485, posted 16 January 2019.
- 11- Organization for Economic Co-operation and development (OECD) (2008) The Impact of Foreign Direct Investment on Wages And Working Conditions: OECD-ILO Conference on corporate social responsibility. Employment and Industrial Relations Promoting Responsible Business Conduct in a Globalizing Economy 23-24 June 2008 OECD Conference Centre Paris France.
- 12- Osano. H. and Koine. P., (2016): Role of foreign direct investment on technology transfer and economic growth in Kenya: A case of energy sector, journal of innovation and entrepreneurship.
- 13- Philip Ifeakachukwu Nwosa (2018), " Foreign Direct Investment in Nigeria: Its Role and Importance in Industrial Sector Growth" AUDOE, Vol. 14, no. 2, Special Issue, pp. 41-52.

- 14- Press 2018, "Foreign Direct Investment. Economic Growth and Employment Evidence from China", international Research in economics and Finance, Vol.2, No.1.
- 15- UNCTAD Nations Conference on trade and Development Works Investment Report (2007).
- 16- Vashisht P., (2015), "Creating Manufacturing Jobs in India Has Openness to Trade Really Helped?", Indian Council for Research on International Economic relation working paper 303.
- 17- Wakyereza, R. S. (2017). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda, Ph.D., Victoria University, Melbourne Australia.

ملحق جدول (١) تطور مؤشرات متغيرات الدراسة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٣)

السنوات	صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (%) الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج	معدل التضخم	معدل نمو السكان	القيمة المضافة من القطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي (%)	معدل البطالة (%)	معدل التوظيف في القطاع الصناعي
1991	0.68	1.12	19.74	2.41	32.13	9.38	24.83
1992	1.1	4.47	13.63	2.32	31.41	8.92	41.47
1993	1.06	2.9	12.08	2.29	31.14	10.92	21.68
1994	2.42	3.97	8.15	2.24	30.51	10.93	21.49
1995	0.99	4.64	15.74	2.19	30.24	11.03	21.89
1996	0.94	4.98	7.18	2.15	29.32	9	23.62
1997	1.13	5.49	4.62	2.15	29.1	8.3	22.31
1998	1.27	5.57	3.87	2.14	28.55	8.02	22.25
1999	1.17	6.05	3.07	2.11	28.41	7.9	22.58
2000	1.23	6.37	2.68	1.93	30.75	8.98	21.29
2001	0.54	3.54	2.27	1.9	30.89	9.26	21.26
2002	0.73	2.39	2.74	1.88	32.5	10.01	20.56
2003	0.28	3.19	4.51	1.85	33.37	10.91	19.75
2004	1.58	4.09	11.27	1.83	34.66	10.32	19.95
2005	5.98	4.47	4.87	1.8	34.1	11.49	21.51
2006	9.34	6.84	7.64	1.77	36.1	10.49	22.09
2007	8.87	7.09	9.32	1.75	35.06	8.8	22.16
2008	5.83	7.16	18.32	1.77	36.021	8.51	22.9
2009	3.55	4.67	11.76	1.86	35.81	9.08	23.75
2010	2.92	5.15	11.27	1.98	35.78	8.075	25.38
2011	-0.2	1.76	10.06	2.1	35.95	11.84	23.57
2012	1	2.23	7.11	2.2	39.25	12.59	24.85
2013	1.45	2.19	9.47	2.26	39.88	13.15	24.1

ترتدقات الاستثمار الأجنبي المباشر ... أ.م.د/ ماجد محمد يسري & أ.م.د/ وائل فوري عبدالباسط تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٣/٢٦

2014	1.51	2.92	10.07	2.25	39.89	13.1	24.4
2015	2.08	4.37	10.37	2.2	36.63	13.05	25.08
2016	2.43	4.35	13.81	2.14	32.45	12.45	25.5
2017	3.14	4.18	29.51	2.09	33.75	11.76	26.55
2018	3.1	5.33	14.40	2	35.32	9.85	26.85
2019	2.82	5.55	9.15	2	35.82	7.85	28.6
2020	1.52	3.55	5.04	1.9	32.38	7.97	28.5
2021	1.21	3.29	5.21		31.18	7.44	28.35
2022	2.39	6.59	13.90		32.71	7.34	28.35
2023	2.48	3.76	33.88		32.73	7.3	

المصدر : تم اعداد الجدول بواسطة الباحثان اعتمادا على بيانات البنك الدولي